كلمات التحرير

قانون الاصلاح الزراعى :

نشرت الفلاحة فى العدد الثانى لسنة ١٩٤٢ محاضرة للسيد حفنى عنان وكيل وزارة الزراعة إذ ذاك تضمنت المبادىء التى جاء بها قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر أخيرا . ولعل هذه المحاضرة هى أول كلمة نصدت لهذا الموضوع الهام وأسهبت فى شرح قواعده الرئيسية . ولأهمية التشريع الذى وضع لتحقيق هذه الأهداف السامية تصدر الفلاحة هذا العدد الخاص محتويا على القانون والمذكرات والمقالات التى تدور حوله .

أغراض الاصلاح الزراعى :

ليس القصد الأساسى فى تحديد الملكية الزراعية تضييق الفوارق بين الطبقات تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، ذلك لأن هذا القصد لا يتحقق على وجهه الأكمل بتحديد الملكية الزراعية دون غيرها من الملكيات والأرباح بصفة عامة ، كما أن سبيل تضييق الفوارق بين الطبقات إنما يكون أمضى فعلا وأسهل تنفيذا عن طريق الضرائب التصاعدية .

ومشروعات تحديد الملكية إنما ترمى أصلا إلى تشجيع ما يعرف بالمزارع العائلية (Family Farms) وهى التى يقوم على خدمتها أفراد العائلة الواحدة ، فان الزراعة هى أصلا ضرب من ضروب المعيشة لا وجها من وجوه الاستثمار المالى .

وقد أدت المدنية العصرية إلى اجتذاب المدن للطبقات الراقية من سكان الريف ، وكانت الغيبة عن المزارع من عوامل تدهور الانتاج الزراعى ، ولهذا اتجهت الآراء إلى علاج ذلك بوضع المزارع فى أيدى الذين تجتذبهم حياة الريف الهادئة ممن نشأوا فى أحضانه وتعلقوا بحب النبت والضرع ، فان صلتهم بالأرض والماشية تكون قوية ، وهذه الصلة هى من أكبر أسباب النجاح فى الزراعة وتقدمها .

ولا شك عندنا أن أصحاب الضياع الواسعة ، بحكم سيطرتهم على فلاحيهم ، قد بلغوا فى مناطقهم نفوذا عاليا ، وأساء البعض هذا النفوذ ، واستعملوه بغير حق

فى السياسة ، حالهم كحال أصحاب الإقطاعات فى القرن الماضى (Fendalism) الذين تخلصت منهم أوربا . لهذا كان الحد من هذا النفوذ فى مصلحة الوطن ، وفى تحديد الملكية ما يؤدى إلى ذلك .

الزراعة الاتساعية والاجهادية :

من بين النتائج التى ينتظر أن يؤدى اليها تحديد الملكية التحوّل من الزراعة الاتساعية (Extensive Farming) إلى الزراعة الاجهادية (Intensive) التى يبذل فيها لاستغلال الوحدة من الأرض جهد أكبر ومال أعظم مما فى الحالة الأولى ، ولعل هذا يدفع أصحاب الأملاك الذين انتزع منهم مازاد عن الحد الأعلى لما يسمح بملكيته إلى التوسع فى زراعة البساتين لتزداد غلة المساحة التى استبقوها ، كما يدفع أصحاب الملكيات الصغيرة إلى الجمع بين الزراعة وتربية الحيوان والدواجن وما إلى ذلك ليكفى إيراد الأرض إعالة العائلة عن سعة .

تناثر الملكيات :

وضع قانون الاصلاح الزراعى حداً أدنى للملكية الزراعية التى يجوز تمليكها مستقبلا ، وهذا الحد هو خمسة أفدنة ، باعتبار أن هذه المساحة هى الوحدة التى يكفى إيرادها لإعالة عائلة الزارع ، كما أنها الحد الأدنى لما يعد استغلاله اقتصاديا .

وهناك عدة ملكيات تنقص مساحاتها عن هذا القدر ، بل عن الفدان الواحد ، وسينمو البعض من هذه الملكيات إلى الحد الواجب عند توزيع الأراضى التى ستنزع ملكيتها من كبار الملاك وتملك لصغار الملاك المذكورين .

غير أن بعض الزراع يملكون عدة قطع صغيرة متناثرة جاءت نتيجة لانتقال ملكيتها اليهم من وارثين متعددين أو لأسباب أخرى . وفى مصلحة الانتاج الزراعى إجراء التبادل بين الملاك بقصد جمع ما يملكه كل منهم فى قطعة واحدة (remembrement) ، وهذه الناحية من الإصلاح الزراعى لم يعالجها التشريع بعد .

التعاون وتحديد الملكية :

ليس فى وسع المزارع الصغير أن ينتفع بالأساليب العصرية فى الزراعة انتفاع المزارع الكبير إلا عن طريق التعاون ، كما أن تمليك المعدمين من الزراع أرضا يستدعى مدّهم بعدة مساعدات تجىء اليهم عن طريق الجمعيات التعاونية . لهذا فإنه مامن شك فى أهمية إنشاء جمعيات تعاونية لمن يملكون الأراضى التى تقتطع من الضياع الواسعة .

وقد أشار بعض الكتاب فى مجال تحديد الملكيات بانشاء المزارع التعاونية (Cooperative Farms) التى تكون فيها ملكية الأرض مشاعة بين القائمين بخدمتها .

واقتا لنخالفهم فى هذا الرأى وننبههم إلى خطره ، فإن فلاحنا جبل على حب الأرض التى يزرعها والماشية التى يقتنيها ، وجبلت الفلاحة على حب الدواجن التى تربيها ، محبتهم لأقرب الأقربين إلى العائلة .

وهذه الغريزة يجب تشجيعها لا القضاء عليها ، فهى سلاحنا الماضى ضد انتشار مذهب الشيوعية فى بلادنا .